# البحري تعلن نتائجها المالية للربع الثاني من عام 2026م
# بتسجيل صافي ربح بلغ 2.75 مليار ريال سعودي

- البحري تسجّل إيراداتٍ تبلغ 6.31 مليار ريال سعودي في الربع الثاني من عام 2026م، بزيادةٍ قدرها 156% على أساس سنوي، وصافي ربح بلغ 2.75 مليار ريال سعودي، بزيادةٍ قدرها 574% على أساس سنوي، مدفوعةً بشكل رئيسي بأداء قطاع البحري للنفط الذي استفاد بشكل كبير من الارتفاع الملحوظ لأسعار الشحن، وزيادة إجمالي أيام التشغيل، والتوسع في نشاط استئجار الناقلات لتلبية طلب العملاء.
- صافي التدفقات النقدية التشغيلية في الربع الثاني من عام 2026م يبلغ 2.53 مليار ريال سعودي بزيادةٍ قدرها 280% على أساس سنوي، بينما تحسن معدل صافي الدين إلى الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء ليصل إلى 0.72 مرة في نهاية الربع.
- تم الاستحواذ على 5 ناقلات مواد كيميائية وبيع ناقلة نفط خام عملاقة واحدة، بهدف مواصلة العمل ببرنامج توسعة وتحديث أسطول البحري. كما تم توقيع عقد بناء ناقلتي حاويات وبضائع مدحرجة على أن يتم تسليمهما في عام 2030م.
- حافظت البحري على سجلها الاستثنائي في مجال السلامة، فلم تسجّل أي وفيات أو أي تسرّبات نفطية، مع بقاء سلامة طواقم العمل وأمن الناقلات على رأس أولويات الشركة في ظل استمرار التوترات الجيوسياسية.

**الرياض، المملكة العربية السعودية، 29 يوليو 2026م**: أعلنت الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري ("البحري" أو "الشركة"، والمدرجة في السوق المالية السعودية "تداول السعودية" تحت الرمز 4030)، الشركة الرائدة في مجال الشحن والخدمات اللوجستية على صعيد المملكة العربية السعودية، عن نتائجها المالية للربع الثاني والنصف الأول من عام 2026م، مسجلةً صافي ربح بلغ 2.75 مليار ريال سعودي و4.90 مليار ريال سعودي على التوالي.

**وتعليقاً على النتائج المالية للشركة، قال المهندس أحمد بن علي السبيعي، الرئيس التنفيذي لشركة البحري:**

"حققت البحري أداءً استثنائياً قوياً في الربع الثاني، لتختتم بذلك النصف الأول من عام 2026م بشكل متميّز، في خضم مواجهة بيئة تشغيلية متقلبة وغير مسبوقة في منطقة الخليج العربي. حافظ فريقنا على انضباطه في تنفيذ العمليات، مدعوماً بالتوظيف المرن لأسطول الشركة، والعلاقات الوطيدة مع العملاء، ونطاق انتشار شبكتنا العالمية. تعكس النتائج المحقّقة خلال الربع قدرتنا على التكيف السريع مع ظروف السوق المتغيرة، مع الحفاظ على التدفق الموثوق للبضائع التجارية الأساسية إلى المملكة العربية السعودية وسائر الأسواق العالمية.

طوال هذه الفترة، كانت سلامة موظفينا وحماية ناقلاتنا على رأس أولوياتنا. وقد ظل أسطولنا بأكمله في وضع التشغيل التجاري الكامل خلال الربع، ما مكّننا من ضمان استمرارية تقديم الخدمات لعملائنا. وقد أحرزنا كذلك تقدماً ملحوظاً في برنامجنا لتوسعة وتحديث الأسطول، فقد استحوذنا خلال الربع على 5 ناقلات للمواد الكيميائية، وقمنا ببيع ناقلة نفط خام عملاقة أقدم طرازاً، ليصل حجم أسطولنا المملوك إلى رقم قياسي يبلغ 107 ناقلات، كما وقعنا عقد بناء ناقلتي حاويات وبضائع مدحرجة إضافيتين، بما يدعم مستهدفاتنا التنموية الطموحة على المدى الطويل.

وبالتطلّع قُدماً، سيبقى تركيزنا منصباً على التنفيذ المنضبط لاستراتيجيتنا، مع مواصلة أداء دورنا في دعم مرونة سلاسل التوريد في المملكة وحول العالم في ظل الاضطرابات المستمرة، فضلاً عن سعينا لتحقيق قيمة مستدامة طويلة الأمد لمساهمينا".

## أهم ملامح الأداء المالي لشركة البحري

***ملخص البيانات المالية***

| مليون ريال سعودي | الربع الثاني 2026م | الربع الثاني 2025م | نسبة التغيير (على أساس سنوي) | النصف الأول 2026م | النصف الأول 2025م | نسبة التغيير (على أساس سنوي) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الإيرادات | 6,305 | 2,461 | *%156* | 11,270 | 4,628 | *%144* |
| الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء1 | 3,391 | 1,099 | *%209* | 6,228 | 2,296 | *%171* |
| *هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء* | %54 | %45 | *9 ن.م.* | %55 | %50 | *6 ن.م.* |
| صافي الربح2 | 2,747 | 407 | *%574* | 4,896 | 940 | *%421* |
| *هامش صافي الربح* | %44 | %17 | *27 ن.م.* | %43 | %20 | *23 ن.م.* |
| ربحية السهم (ريال سعودي) | 2.98 | 0.44 | *%574* | 5.31 | 1.02 | *%421* |
| صافي التدفقات النقدية التشغيلية | 2,525 | 665 | *%280* | 3,869 | 1,155 | *%235* |
| النفقات الرأسمالية | 547 | 1,677 | *%67-* | 615 | 3,365 | *%82-* |
| التدفقات النقدية الحرة | 1,978 | -1,013 | *لا ينطبق* | 3,254 | -2,211 | *لا ينطبق* |
| صافي الدين | 6,616 | 10,025 | *%34-* | 6,616 | 10,025 | *%34-* |
| صافي الدين / الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء | 0.72 مرة | 2.19 مرة | *1.47- مرة* | 0.72 مرة | 2.19 مرة | *1.47- مرة* |

1: لا تتضمن تكلفة غير نقدية تتعلق بشطب أصول غير ملموسة بمبلغ 18 مليون ريال سعودي تم تسجيلها في الربع الثاني من 2026م

2: عائد إلى مساهمي الشركة الأم

ملاحظات: يُرجى الرجوع إلى قاموس المصطلحات للاطلاع على التدابير المالية غير التابعة للمعايير الدولية للتقارير المالية | قد لا تكون الأرقام المعروضة دقيقة بالمقارنة مع الأرقام الإجمالية نظراً لتقريب الأعداد

### الربع الثاني من عام 2026م

خلال الربع الثاني من عام 2026م، حقّقت البحري إيراداتٍ بلغت 6.31 مليار ريال سعودي بزيادةٍ قدرها 156% على أساس سنوي. وقد جاء هذا الأداء مدفوعاً بشكل رئيسي بالنتائج القوية لقطاع البحري للنفط، ومدعوماً بزيادة المساهمات في الإيرادات من جميع قطاعات الأعمال الأخرى في الشركة. ويعود ارتفاع الإيرادات في قطاع البحري للنفط بشكل رئيسي إلى استمرار ارتفاع أسعار الشحن، ما يعكس تأثير التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط على ديناميكيات العرض والطلب ضمن سوق نقل النفط، فضلاً عن ارتفاع نشاط استئجار الناقلات لتلبية احتياجات العملاء المتزايدة.

وبلغت الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء 3.39 مليار ريال سعودي بزيادةٍ قدرها 209% على أساس سنوي، مع نمو هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء إلى 54% مقارنةً بـ 45% في الربع الثاني من عام 2025م. وقاد قطاع البحري للنفط هذه الزيادة في الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء، ما يعكس النمو القوي لأرباح القطاع. وقد ساهمت كذلك جميع قطاعات الأعمال الأخرى في نمو الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء، كما استفادت البحري من زيادة الدخل من مجموعة بتردك التابعة لها.

وخلال الربع، وصل صافي الربح العائد لمساهمي البحري إلى رقم قياسي بلغ 2.75 مليار ريال سعودي بزيادةٍ تزيد عن ستة أضعاف مقارنةً بصافي ربح بلغ 407 ملايين ريال سعودي في الربع الثاني من عام 2025م، ما يعكس الارتفاع القوي في الربحية التشغيلية.

وبالمقارنة مع الربع الأول من عام 2026م، زادت إيرادات البحري بنسبة 27%، بينما ارتفعت الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء وصافي الربح بنسبة 20% و 28% على التوالي. ويُعزى هذا التحسن على أساس ربعي إلى أداء قطاع البحري للنفط بشكل رئيسي، إلى جانب النتائج القوية التي سجلها كل من قطاع البحري للخدمات اللوجستية المتكاملة ومجموعة بتردك التابعة للبحري.

**النصف الأول من عام 2026م**

خلال النصف الأول من عام 2026م، حقّقت البحري إيراداتٍ بلغت 11.27 مليار ريال سعودي بزيادةٍ قدرها 144% على أساس سنوي، ما يعكس ارتفاع أسعار الشحن وزيادة مستويات نشاط استئجار الناقلات، وجاءت الزيادة مدفوعة بشكل رئيسي بأداء قطاع البحري للنفط، مع دعم إضافي من النمو الذي شهدته قطاعات الأعمال الأخرى بالشركة.

وبلغت الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء 6.23 مليار ريال سعودي بزيادةٍ قدرها 171% على أساس سنوي، مع نمو هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء إلى 55% مقارنةً بـ 50% في النصف الأول من عام 2025م. ويعكس هذا التحسن النمو القوي للإيرادات، والأداء الإيجابي للرافعة التشغيلية على مستوى المجموعة، وارتفاع الدخل من الشركات الزميلة.

وبلغ صافي الربح العائد لمساهمي البحري 4.90 مليار ريال سعودي، مقارنةً بـ 940 مليون ريال سعودي في النصف الأول من عام 2025م. وقد جاء هذا التحسّن مدفوعاً بزيادة الربحية التشغيلية وارتفاع الدخل من الشركات الزميلة.

وحقّقت البحري صافي تدفقات نقدية تشغيلية بلغ 3.87 مليار ريال سعودي في النصف الأول من عام 2026م، بزيادةٍ قدرها 235% على أساس سنوي، مدعومة بارتفاع الأرباح النقدية خلال الفترة. وبلغت النفقات الرأسمالية 615 مليون ريال سعودي، منها 478 مليون ريال سعودي جاءت إثر استحواذ الشركة على 5 ناقلات للمواد الكيميائية، وذلك مقارنةً بنفقات رأسمالية بلغت 3.37 مليار ريال سعودي في النصف الأول من عام 2025م، والتي تعكس بشكل رئيسي استحواذ الشركة على 11 ناقلة خلال تلك الفترة.

ونتيجةً لذلك، تحولت التدفقات النقدية الحرة في النصف الأول من عام 2026م إلى تدفقات داخلة بلغت 3.25 مليار ريال سعودي، مقارنة بتدفقات خارجة قدرها 2.21 مليار ريال سعودي في الفترة نفسها من العام السابق. بالإضافة إلى ذلك، حقّقت البحري صافي عوائد قدرها 215 مليون ريال سعودي جرّاء بيع ناقلة نفط خام عملاقة خلال الربع الثاني من عام 2026م في إطار برنامجها لتوسعة وتحديث الأسطول.

وبدعمٍ من التدفقات النقدية الحرة الداخلة، انخفض صافي الدين إلى 6.62 مليار ريال سعودي في نهاية شهر يونيو من 2026م، مقارنةً بـ 9.34 مليار ريال سعودي في نهاية شهر ديسمبر من 2025م و10.02 مليار ريال سعودي في نهاية شهر يونيو من 2025م. وقد أدى انخفاض صافي الدين وارتفاع الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء لفترة الاثني عشر شهراً السابقة إلى تحسين نسبة صافي الدين إلى الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء للبحري لتصل إلى 0.72 مرة بحلول نهاية شهر يونيو من 2026م، مقارنةً بـ 1.78 مرة في نهاية شهر ديسمبر من 2025م و2.19 مرة في نهاية شهر يونيو من 2025م، ما يدعم استمرار قوة ومرونة المركز المالي للبحري.

**المستجدات المتعلّقة بالأسطول والأداء التشغيلي**

خلال الربع الثاني من 2026م، واصلت البحري المضي قُدماً في برنامجها لتوسعة وتحديث الأسطول، فقد تم الاستحواذ على 5 ناقلات للمواد الكيميائية بتصنيف المنظمة البحرية الدولية 2 ذات الحجم المتوسط، وقامت ببيع ناقلة نفط خام عملاقة واحدة. وتم خلال الربع البدء بالتشغيل التجاري لـ 4 من الناقلات المستحوذ عليها، في حين دخلت الناقلة الخامسة حيز التشغيل التجاري في شهر يوليو من 2026م. ونتيجةً لذلك، وصل حجم أسطول البحري المملوك إلى رقم قياسي بلغ 107 ناقلات في نهاية شهر يونيو من 2026م، باستثناء ناقلة المواد الكيميائية التي تم البدء بتشغيلها تجارياً بعد نهاية الربع.

بالإضافة إلى ذلك، انتهت فترة عقد الإيجار طويل الأجل لناقلة مواد كيميائية واحدة خلال الربع، لينخفض عدد الناقلات المستأجرة ضمن قطاع البحري للكيماويات والمنتجات إلى ناقلتين اثنتين بنهاية الربع الثاني من 2026م.

وقد ظل أسطول البحري المملوك في وضع التشغيل التجاري الكامل خلال الربع الثاني من 2026م، وذلك رغم الاضطرابات المستمرة التي تشهدها حركة المرور عبر مضيق هرمز. وبعد فترة وجيزة من نهاية الربع، وتحديداً في يوم 7 يوليو من 2026م، تعرضت ناقلة النفط الخام العملاقة "وديان" التابعة للبحري لحادث بسيط أثناء عبورها المضيق. وقد تأكدت سلامة كامل طاقم الناقلة، وعدم تعرض حمولتها لأي ضرر. ولا تزال الناقلة "وديان" في حالة صالحة للإبحار، ويتواصل تشغيلها تجارياً بالشكل المعتاد.

وتأكيداً على التزام البحري بمبدأ السلامة وحرصها على اتباع الممارسات التشغيلية المنضبطة، فقد حافظت الشركة على سجلها الخالي من أي وفيات أو أي تسرّبات نفطية خلال الربع الثاني من 2026م. بالإضافة إلى ذلك، تحسّن معدل تكرار حوادث الوقت المهدور على مدار الاثني عشر شهراً السابقة لطواقم عمل ناقلات البحري المملوكة ليصل إلى 0.13 إصابة عن كل مليون ساعة عمل، مقارنة بـ 0.17 لفترة الاثني عشر شهراً المنتهية في شهر مارس من 2026م، و0.39 لفترة الاثني عشر شهراً المنتهية في شهر يونيو من 2025م.

## حركة الأسطول التشغيلي

| القطاع | نهاية الربع الثاني 2025م | نهاية الربع الأول 2026م | الإضافات | الاستبعادات | نهاية الربع الثاني 2026م |
|---|---|---|---|---|---|
| ***الأسطول المملوك*** | | | | | |
| البحري للنفط | 49 | 50 | - | 1- | **49** |
| البحري للكيماويات والمنتجات | 33 | 33 | 4+ | - | **37** |
| البحري للخدمات اللوجستية المتكاملة | 8 | 8 | - | - | **8** |
| البحري للبضائع السائبة | 13 | 13 | - | - | **13** |
| **إجمالي عدد الناقلات المملوكة** | **103** | **104** | **4+** | **1-** | **107** |
| ***الناقلات المستأجرة بموجب عقود طويلة الأجل*** | | | | | |
| البحري للكيماويات والمنتجات | 13 | 3 | - | **1-** | **2** |
| ***إجمالي عدد الناقلات المشغّلة*** | **116** | **107** | 4+ | 2- | **109** |

وفي إطار برنامجها لتوسعة وتحديث الأسطول، أبرمت البحري عقوداً لبناء 10 ناقلات جديدة في عام 2025م. ولا يزال التقدم في أعمال بناء الناقلات الجديدة يسير وفق الجدول المخطط، مع توقع تسليم ناقلتي الدعم البحري خلال النصف الثاني من 2026م، فيما من المتوقع تسليم الناقلات الثماني المتبقية بين عامي 2028م و2029م.

وبعد نهاية الربع الثاني من 2026م، وتحديداً في يوم 13 يوليو من 2026م، وقّعت الشركة عقداً جديداً بقيمة 207 ملايين دولار أمريكي لبناء ناقلتي حاويات وبضائع مدحرجة جديدتين، على أن يتم تسليمهما في عام 2030م.

## سجل طلبات بناء الناقلات

| القطاع | نوع الناقلة | عدد الناقلات | التاريخ المتوقّع للتسليم |
|---|---|---|---|
| البحري للخدمات اللوجستية المتكاملة | ناقلة دعم بحري | 2 | 2026م |
| البحري للبضائع السائبة | ناقلة "ألتراماكس" مزوّدة بمعدات تحميل وتفريغ | 6 | 2028م – 2029م |
| البحري للخدمات اللوجستية المتكاملة | ناقلة حاويات وبضائع مدحرجة | 4 | 2029م – 2030م |

## أبرز ملامح أداء قطاعات الأعمال

### البحري للنفط

| *مليون ريال سعودي* | **الربع الثاني 2026م** | الربع الثاني 2025م | نسبة التغيير (على أساس سنوي) | **النصف الأول 2026م** | النصف الأول 2025م | نسبة التغيير (على أساس سنوي) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الإيرادات** | **4,724** | 1,292 | *%266* | **8,462** | 2,387 | *%254* |
| **الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء** | **2,543** | 660 | *%285* | **4,659** | 1,259 | *%270* |
| *هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء* | **%54** | %51 | *3 ن.م.* | **%55** | %53 | *2 ن.م.* |

ملاحظة: قد لا تكون الأرقام المعروضة دقيقة بالمقارنة مع الأرقام الإجمالية نظراً لتقريب الأعداد

| *حجم الأسطول* | نهاية الربع الثاني 2025م | نهاية الربع الأول 2026م | نهاية الربع الثاني 2026م |
|---|---|---|---|
| **عدد الناقلات المملوكة** | 49 | 50 | **49** |

ارتفعت إيرادات البحري للنفط خلال الربع الثاني من عام 2026م بنسبة 266% على أساس سنوي لتصل إلى 4.72 مليار ريال سعودي، بينما شهدت أرباح القطاع قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء زيادةً قدرها 285% لتصل إلى 2.54 مليار ريال سعودي. جاء هذا الأداء القوي نتيجة إلى الارتفاع القوي في أسعار الشحن، ما انعكس على ارتفاع أسعار الشحن المحققة بشكل ملحوظ مقارنةً بالربع الثاني من 2025م، في ظل تواصل أثر الاضطرابات الإقليمية وقلة توفر الناقلات ما دعم ارتفاع أسعار السوق. وساهمت أيضاً الزيادة في إجمالي أيام التشغيل في دعم نمو الإيرادات، علماً بأن ناقلتي نفط خام عملاقتين تم الاستحواذ عليهما خلال نفس الربع من العام الماضي انضمتا إلى الأسطول فقط في شهر يونيو من 2025م. بالإضافة إلى ذلك، استفاد القطاع من ارتفاع نشاط استئجار الناقلات لتلبية احتياجات العملاء المتزايدة. وارتفع هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء إلى 54% مقارنةً بـ 51% في الربع الثاني من عام 2025، ما يعكس بيئة الأسعار الأقوى وتحسّن الكفاءات التشغيلية، بالإضافة إلى تسجيل مكاسب قدرها 63 مليون ريال سعودي إثر بيع ناقلة نفط خام عملاقة أقدم طرازاً.

وعلى أساس ربعي، شهدت إيرادات القطاع زيادةً قدرها 26% مقارنةً بإيرادات بلغت 3.74 مليار ريال سعودي في الربع الأول من 2026م، بينما سجّلت الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء زيادةً قدرها 20% مقارنةً بأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء بلغت 2.12 مليار ريال سعودي في الربع الماضي. وجاء هذا التحسن مدفوعاً بارتفاع أسعار الشحن المحققة واستمرار نشاط استئجار الناقلات. بالمقابل، شهد هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء انخفاضاً طفيفاً يُعزى إلى ارتفاع حصة إيرادات الناقلات المستأجرة ذات الهوامش المنخفضة خلال الربع.

وفي النصف الأول من 2026م وعلى أساس سنوي، ارتفعت إيرادات القطاع بنسبة 254% لتصل إلى 8.46 مليار ريال سعودي، فيما نمت الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء بنسبة 270% لتصل إلى 4.66 مليار ريال سعودي، مع تحسن هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء ليصل إلى 55% مقارنةً بـ 53% خلال الفترة نفسها من العام السابق. ويعكس الأداء نفس محركات النمو الرئيسية التي شهدناها في الربع الثاني من 2026م، ويشمل الارتفاع الملموس للأسعار المحققة لمكافئ تأجير الناقلات، والزيادة في إجمالي أيام التشغيل بدعم من أسطول أكبر، والزيادة الكبيرة في نشاط استئجار الناقلات لتلبية احتياجات العملاء.

وخلال الفترة، أدت الاضطرابات التي شهدها قطاع الشحن البحري وارتفاع المخاطر الجيوسياسية في منطقة الخليج العربي ومضيق هرمز إلى تقييد توفر الناقلات ودعم ارتفاع أسعار الشحن. وفي الوقت نفسه، ارتفع الطلب العالمي على الطن ميل تزامناً مع إعادة ضبط التدفقات التجارية للنفط الخام، مدفوعاً بزيادة الصادرات من حوض الأطلسي وارتفاع حصة الرحلات الطويلة. وبالتزامن مع ذلك، تحولت تدفقات صادرات النفط الخام في المملكة العربية السعودية نحو البحر الأحمر، ليبرز دور ميناء ينبع باعتباره محطة تحميل رئيسية.

وعلى المدى القريب، من المتوقع استمرار حدة التقلّب في ظروف السوق وأن تعتمد بشكل كبير على التطورات الجيوسياسية في المنطقة. ومع ذلك، من المتوقع دعم أساسيات السوق من خلال تعافي إنتاج النفط الخام، وإعادة التخزين المحتمل للمخزونات، واستمرار تدفقات النفط الخام عبر الرحلات الطويلة. وفي بيئة السوق سريعة التغيّر هذه، سيُبقي البحري للنفط تركيزه على التنفيذ المنضبط لعملياته التجارية، والتوظيف الأمثل لأسطوله، والحفاظ على المرونة اللازمة لدعم احتياجات عملائه.

**البحري للكيماويات والمنتجات**

| *مليون ريال سعودي* | الربع الثاني 2026م | الربع الثاني 2025م | نسبة التغيير (على أساس سنوي) | النصف الأول 2026م | النصف الأول 2025م | نسبة التغيير (على أساس سنوي) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الإيرادات** | **899** | 767 | *%17* | **1,696** | 1,462 | *%16* |
| **الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء** | **516** | 338 | *%53* | **1,022** | 695 | *%47* |
| *هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء* | **%57** | %44 | *13 ن.م.* | **%60** | %48 | *13 ن.م.* |

ملاحظة: قد لا تكون الأرقام المعروضة دقيقة بالمقارنة مع الأرقام الإجمالية نظراً لتقريب الأعداد

| *حجم الأسطول* | نهاية الربع الثاني 2025م | نهاية الربع الأول 2026م | نهاية الربع الثاني 2026م |
|---|---|---|---|
| **عدد الناقلات المملوكة** | 33 | 33 | **37** |
| **عدد الناقلات المستأجرة بموجب عقود طويلة الأجل** | 13 | 3 | **2** |

سجّل قطاع البحري للكيماويات والمنتجات نتائج قوية خلال الربع الثاني من 2026م، فشهدت إيراداته زيادةً قدرها 17% على أساس سنوي لتصل إلى 899 مليون ريال سعودي، وحقّقت أرباحه قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء زيادةً قدرها 53% لتصل إلى 516 مليون ريال سعودي. وارتفع هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء إلى 57% مقارنةً بـ 44% في الربع الثاني من 2025م، ما يعكس التركيز الاستراتيجي للقطاع على شحنات المنتجات البترولية النظيفة ذات الهوامش الأعلى، والاستحواذ الناجح على 5 ناقلات للمواد الكيميائية الذي عزز بدوره قاعدة أصول القطاع وقدرته على تحقيق الأرباح، فضلاً عن تحسن أسعار الشحن خلال الربع.

في الربع الثاني من 2026م، استحوذ القطاع على 5 ناقلات للمواد الكيميائية بتصنيف المنظمة البحرية الدولية 2 ذات الحجم المتوسط كانت مستأجرة سابقاً. ودخلت 4 من هذه الناقلات حيز التشغيل التجاري الكامل في أواخر الربع الثاني من 2026م، بينما دخلت الناقلة الخامسة حيز التشغيل التجاري في شهر يوليو من 2026م. وفي الوقت نفسه، انتهى عقد إيجار ناقلة مواد كيمائية واحدة خلال الربع، لينخفض عدد ناقلات القطاع المستأجرة بموجب عقود طويلة الأجل إلى ناقلتين اثنتين.

وعلى أساس ربعي، شهدت إيرادات القطاع زيادةً قدرها 13% مقارنةً بإيرادات بلغت 796 مليون ريال سعودي في الربع الأول من 2026م، ما يعكس ارتفاع إيرادات الأسطول المملوك، مدفوعاً بكفاءة تخطيط الرحلات وارتفاع معدل استخدام الناقلات وارتفاع أسعار الشحن. في حين سجّلت الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء زيادةً معتدلة قدرها 2% من 506 ملايين ريال سعودي في الربع الماضي، ويُعزى ذلك بشكل جزئي إلى عكس مخصصات بقيمة 22 مليون ريال سعودي للذمم المدينة التجارية، بالإضافة إلى تسجيل دخل تشغيلي غير متكرر بقيمة 22 مليون ريال سعودي يتعلق بإنهاء عقود استئجار طويلة الأجل لـ 5 ناقلات في الربع الأول من 2026م.

وشهدت إيرادات القطاع في النصف الأول من 2026م زيادةً قدرها 16% على أساس سنوي لتصل إلى 1.70 مليار ريال سعودي، بينما حقّقت الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء زيادةً قدرها 47% لتصل إلى 1.02 مليار ريال سعودي. وارتفع هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء إلى 60% مقارنةً بـ 48% في النصف الأول من 2025م. ويعكس أداء القطاع خلال النصف الأول قدرته على تأمين صفقات شحن مربحة رغم التحديات الجيوسياسية الإقليمية، مع الحفاظ على موثوقية الخدمة للعملاء الرئيسيين. وقد أدى الاستحواذ الناجح وتكامل الناقلات إلى توسيع القدرة الاستيعابية لأسطول القطاع، ما مكّنه من الوصول إلى عملاء جدد وأسواق جديدة. وفي الوقت نفسه، واصل القطاع إدارته المنضبطة لنشاط استئجار الناقلات، ما ساهم في تعزيز مرونته التشغيلية وتحسين ربحيته بشكل معتدل.

وبالتطلّع للمستقبل، من المتوقع استمرار التقلبات في السوق، نظراً للاضطرابات الجيوسياسية الكبيرة في مضيق هرمز ومضيق باب المندب، وبالتزامن مع موسمية السوق والتطورات في تدفقات الشحنات. وعلى هذه الخلفية، فإن القطاع سيركز على حماية جودة الأرباح، وتحسين توظيف الأسطول، وتوسيع قاعدة عملائه.

**البحري للخدمات اللوجستية المتكاملة**

| مليون ريال سعودي | الربع الثاني 2026م | الربع الثاني 2025م | نسبة التغيير (على أساس سنوي) | النصف الأول 2026م | النصف الأول 2025م | نسبة التغيير (على أساس سنوي) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الإيرادات** | **437** | 277 | *%58* | **721** | 543 | *%33* |
| **الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء** | **97** | 38 | *%154* | **138** | 101 | *%37* |
| *هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء* | **%22** | %14 | *8 ن.م.* | **%19** | %19 | *1 ن.م.* |

ملاحظة: قد لا تكون الأرقام المعروضة دقيقة بالمقارنة مع الأرقام الإجمالية نظراً لتقريب الأعداد

| *حجم الأسطول* | نهاية الربع الثاني 2025م | نهاية الربع الأول 2026م | نهاية الربع الثاني 2026م |
|---|---|---|---|
| **عدد الناقلات المملوكة** | 8 | 8 | **8** |

سجل قطاع البحري للخدمات اللوجستية المتكاملة إيراداتٍ بلغت 437 مليون ريال سعودي في الربع الثاني من 2026م، بزيادةٍ قدرها 58% على أساس سنوي، بينما سجّلت أرباحه قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء زيادةً قدرها 154% لتصل إلى 97 مليون ريال سعودي. وارتفع هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء إلى 22% مقارنةً بـ 14% في الربع الثاني من 2025م، ما يعكس ارتفاع مستويات النمو لدى كل من وحدة البحري للخطوط الملاحية ووحدة الخدمات غير المتعلقة بالشحن البحري، المتضمنة البحري للخدمات اللوجستية والبحري للخطوط الجوية.

استفادت وحدة البحري للخطوط الملاحية من زيادة الأنشطة التجارية وارتفاع أسعار الشحن، ما يسلّط الضوء على تحسن ظروف السوق، إلى جانب تحسن الوصول إلى الأسواق من خلال تنويع الممرات التجارية وتوسيع الشبكة. وقد ساهم في دعم أداء الوحدة زيادة حجم شحنات بضائع المشاريع، ومساهمة ناقلة متعددة الأغراض تم الاستحواذ عليها في يونيو من 2025م خلال الربع الحالي بأكمله عند مقارنته بالربع المماثل من العام السابق.

وشهدت وحدة الخدمات غير المتعلقة بالشحن البحري "وحدة الخدمات اللوجستية" تحقيق نمو ملحوظ في الإيرادات والأرباح، مدعوماً بالتحولات في أنماط مسارات الشحن بسبب تصاعد التوترات الجيوسياسية الإقليمية. وأدت هذه التطورات إلى زيادة الطلب على النقل عبر الحدود، وخدمات الشحن الجوي، والخدمات اللوجستية المتكاملة، وحلول النقل العابر من خلال المملكة العربية السعودية.

وعلى أساس ربعي، شهدت إيرادات القطاع زيادةً قدرها 53% مقارنةً بإيرادات بلغت 285 مليون ريال سعودي في الربع الأول من 2026م، بينما سجّلت أرباح القطاع قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء زيادةً قدرها 136% ارتفاعاً من 41 مليون ريال سعودي في الربع الماضي. وكان هذا التحسن واسع النطاق، ليعكس انتعاش مستويات الأنشطة التشغيلية والربحية للقطاع مع تكيّف سلاسل التوريد مع اضطرابات السوق بعد إغلاق مضيق هرمز في شهر مارس من 2026م. بالإضافة إلى ذلك، أدى تحسن تحصيل المستحقات التجارية إلى عكس مخصصات بقيمة 9 ملايين ريال سعودي للذمم المدينة التجارية خلال الربع.

وشهدت إيرادات القطاع خلال النصف الأول من 2026م زيادةً قدرها 33% على أساس سنوي لتصل إلى 721 مليون ريال سعودي، بينما سجّلت أرباحه قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء زيادةً قدرها 37% لتصل إلى 138 مليون ريال سعودي، مدفوعة بشكل رئيسي بالأداء القوي للقطاع في الربع الثاني من 2026م.

وبعد نهاية الربع، واصل القطاع جهوده في تنويع خدماته من خلال تدشين مستودع منطقة الإيداع الجمركي بمساحة 95 ألف متر مربع في ميناء جدة الإسلامي. ويستعد القطاع أيضاً لتسلّم ناقلتي دعم بحري جديدتين ستسهمان في توسيع باقة خدماته المقدمة لعملائه في مجال الشحن البحري بما يغطي الخدمات اللوجستية للميل الأخير.

وبالنظر إلى المستقبل، يعتزم القطاع مواصلة تركيزه على النمو المربح، وتعزيز مكانته في السوق من خلال توسيع باقته من عروض الخدمات المتخصصة، والعمل المستمر على تطوير فرص تجارية جديدة وواعدة في الأسواق التي يعمل فيها.

**البحري للبضائع السائبة**

| *مليون ريال سعودي* | الربع الثاني 2026م | الربع الثاني 2025م | نسبة التغيير (على أساس سنوي) | النصف الأول 2026م | النصف الأول 2025م | نسبة التغيير (على أساس سنوي) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الإيرادات** | **195** | 100 | *%96* | **292** | 194 | *%50* |
| **الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء** | **53** | 28 | *%89* | **93** | 57 | *%64* |
| *هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء* | **%27** | %28 | *1- ن.م.* | **%32** | %29 | *3 ن.م.* |

ملاحظة: قد لا تكون الأرقام المعروضة دقيقة بالمقارنة مع الأرقام الإجمالية نظراً لتقريب الأعداد

| *حجم الأسطول* | نهاية الربع الثاني 2025م | نهاية الربع الأول 2026م | نهاية الربع الثاني 2026م |
|---|---|---|---|
| عدد الناقلات المملوكة | 13 | 13 | **13** |

سجل قطاع البحري للبضائع السائبة خلال الربع الثاني من 2026م إيراداتٍ بلغت 195 مليون ريال سعودي، بزيادةٍ قدرها 96% على أساس سنوي، بينما شهدت أرباحه قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء زيادةً قدرها 89% لتصل إلى 53 مليون ريال سعودي. وظل هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء مستقراً إلى حد كبير عند 27% مقارنةً بـ 28% في الربع الثاني من 2025م. وجاء الأداء القوي للقطاع مدفوعاً بكفاءة إدارة الأسطول والتوظيف الإستراتيجي له، وارتفاع أسعار الشحن، بالإضافة إلى تسجيل زيادة ملحوظة في نشاط استئجار الناقلات، إذ اغتنم القطاع فرصة وجود أحجام إضافية من الشحنات.

وبالمقارنة مع الربع السابق، شهدت إيرادات القطاع زيادةً قدرها 103% على أساس ربعي مقارنةً بإيرادات بلغت 96 مليون ريال سعودي، بينما سجّلت أرباحه قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء زيادةً قدرها 31% مرتفعة من 40 مليون ريال سعودي خلال الربع السابق. وجاء الارتفاع في الإيرادات مدفوعاً بشكل رئيسي بالزيادة الحادة في إيرادات الناقلات المستأجرة، كما تحسنت أيضاً إيرادات الأسطول المملوك للقطاع. وانخفض هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء من 42% إلى 27% في الربع الثاني من 2026م، ما يعكس ارتفاع حصة الناقلات المستأجرة ذات الهوامش المنخفضة.

وحقّقت إيرادات القطاع في النصف الأول من 2026م زيادةً قدرها 50% على أساس سنوي لتصل إلى 292 مليون ريال سعودي، بينما شهدت أرباحه قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء زيادةً قدرها 64% لتصل إلى 93 مليون ريال سعودي. وارتفع هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء من 29% في النصف الأول من 2025م إلى 32% خلال هذا النصف. ويعكس أداء النصف الأول من العام الحالي الإدارة التجارية الاستراتيجية من خلال توظيف الأسطول للاستفادة من فرص السوق، وتحقيق أسعار شحن أعلى، وزيادة أحجام الشحنات من خلال نشاط استئجار الناقلات، والحفاظ على معدل استخدام مستقر للأسطول المملوك، وتحسناً في كفاءة التكاليف.

وتعززت ظروف سوق شحن البضائع السائبة خلال النصف الأول من 2026م، مدعومة بقلة توفر الناقلات واستمرار الطلب على الحبوب والأسمدة والفحم وغيرها من شحنات البضائع السائبة. وفي بيئة السوق هذه، حافظ القطاع على انضباطه في تنفيذ العمليات التجارية واستمرارية عملياته التشغيلية لدعم احتياجات عملائه. وقد وفّر الموقع الجغرافي الاستراتيجي للمملكة، بوجود ساحليها الشرقي والغربي ووصولها إلى ممرات البحر الأحمر، مرونة إضافية ساعدت في الحفاظ على تدفق شحنات البضائع السائبة الأساسية وذلك رغم الاضطرابات الإقليمية.

**اللقاء الهاتفي مع المحللين الماليين لاستعراض النتائج المالية**

ستعقد البحري لقاءً هاتفياً مع المحللين الماليين يوم الأربعاء الموافق 5 أغسطس 2026م في تمام الساعة 15:00 (الثالثة عصراً) بتوقيت السعودية لعرض النتائج المالية للربع الثاني من عام 2026م. للاستفسارات أو للحصول على تفاصيل اللقاء الهاتفي، يُرجى إرسال بريد إلكتروني إلى: ir@bahri.sa.

**نبذة عن البحري**

تأسست الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري (البحري) عام 1978م، وهي الشركة الرائدة في مجال الشحن والخدمات اللوجستية على صعيد المملكة العربية السعودية، وإحدى أبرز الشركات الرائدة عالمياً في مجال النقل البحري. تتخذ الشركة من الرياض مقراً لها وتشغّل أسطولاً يبلغ حجمه 109 ناقلات، 107 منها مملوكة وناقلاتان اثنتان بموجب عقود استئجار طويلة الأجل، وثلاث محطات عائمة (بوارج) لتحلية مياه البحر، وذلك حتى نهاية يونيو 2026م. وتعتبر البحري إحدى أضخم الشركات المالكة والمشغّلة لناقلات النفط الخام العملاقة حول العالم.

تغطي عمليات وأنشطة الشركة شراء وبيع وتأجير وتشغيل الناقلات بغرض نقل النفط الخام والمنتجات المكرّرة والمواد الكيميائية والبضائع السائبة، فضلاً عن شحن البضائع والتخزين والتخليص الجمركي والخدمات اللوجستية التعاقدية وغيرها من الخدمات والحلول اللوجستية المتكاملة. وفضلاً عن ذلك، توسّعت البحري ضمن مجال تحلية مياه البحر عبر تشغيلها لعدد من المحطات العائمة المتنقّلة (بوارج) المخصّصة لهذا الغرض.

وتمتلك البحري أيضاً حصص ملكية غير مسيطرة في عدة شركات تشمل مجموعة بتردك، وهي شركة رائدة في مجال شحن وتجارة غاز البترول المسال؛ وشركة الحبوب الوطنية التي تدير محطة لمناولة الحبوب في ينبع بالمملكة العربية السعودية؛ والشركة العالمية للصناعات البحرية، وهي شركة سعودية متخصّصة في بناء السفن.

وبوجود فريق عمل يضم ما يزيد عن 5000 موظف، براً وبحراً، تواصل البحري التزامها الراسخ بدعم رؤية السعودية 2030 والارتقاء بالمملكة لتصبح مركزاً إقليمياً استراتيجياً رائداً في مجال الشحن والخدمات اللوجستية، وتحافظ على مكانتها كمساهم مسؤول وبارز في سلاسل التوريد العالمية.

**البحري للنفط**

البحري للنفط هي من بين الشركات الرائدة عالمياً في تملّك وتشغيل ناقلات النفط الخام العملاقة وتحل بشكل دائم ضمن قائمة أكبر ملّاك هذه الناقلات على صعيد العالم، إذ يمثّل أسطول القطاع 5% تقريباً من السعة العالمية لناقلات النفط الخام العملاقة. ورغم أن سوق الخليج العربي يستأثر بالحصة الأكبر من عمليات القطاع، إلا أنه يعمل كذلك على تلبية احتياجات كافة مسارات وخطوط ناقلات النفط الخام العملاقة حول العالم. ويعتبر قطاع البحري للنفط الناقل الحصري لأرامكو السعودية في شحنات النفط الخام التي يتم بيعها على أساس التسليم حول العالم. ومن الجدير ذكره أن أرامكو السعودية هي أكبر منتج للنفط الخام في العالم وتمتلك حصة 20% من شركة البحري.

**البحري للكيماويات**

يمتلك ويشغّل قطاع البحري للكيماويات أسطولاً متنوّعاً من الناقلات لشحن ومناولة مجموعة واسعة من البضائع السائلة، بما فيها المواد الكيميائية والمنتجات البترولية النظيفة والزيوت النباتية والوقود الحيوي، لعملائه المنتشرين حول العالم. وتضم قاعدة عملاء هذا القطاع شركات إنتاج المواد الكيميائية وشركات النفط المتكاملة ومحطات التكرير وتجار السلع وأهم اللاعبين في سوقي الزيوت النباتية والوقود الحيوي، علماً أن أرامكو السعودية هي أبرز عميل لدى هذا القطاع. يحوي الأسطول المملوك للقطاع 31 ناقلة متوسطة الحجم بتصنيف المنظمة البحرية الدولية 2، وناقلة واحدة أكبر طويلة المدى، إضافة إلى خمس ناقلات متوسطة الحجم لشحن المنتجات البترولية النظيفة. ولا ينشط هذا القطاع في السوق الفورية فحسب، بل أيضاً في مجال اتفاقيات الشحن البحري واتفاقيات تأجير و/أو استئجار الناقلات. تأسس هذا القطاع تحت مسمى "الشركة الوطنية لنقل الكيماويات"، وتمتلك شركة البحري حصة 80% منه في حين أن الشركة السعودية للصناعات الأساسية "سابك" تمتلك نسبة الـ 20% المتبقية.

**البحري للخدمات اللوجستية المتكاملة**

يُعد قطاع البحري للخدمات اللوجستية المتكاملة المزود الرائد لخدمات الشحن عبر خطوط مباشرة من سواحل شرق الولايات المتحدة الأمريكية وساحل الخليج الأمريكي إلى جدة ودبي والدمام ومومباي، ويشمل ذلك إرساءها في موانئ منطقة البحر المتوسط وأوروبا التي تقع على مسارها، ويعتبر القطاع من بين أكبر 10 مزودين لنقل البضائع الضخمة والمدحرجة عالمياً. يزوّد القطاع خدمات الشحن البري والبحري والجوي للبضائع وخدمات التخليص الجمركي وخدمات الحاويات والخدمات اللوجستية التعاقدية وخدمات التخزين، وغيرها من خدمات إدارة سلاسل التوريد إلى الشركات والمؤسسات العاملة في مجالات الطيران والدفاع والإنشاءات والمنتجات والبضائع سريعة التلف والأدوية والرعاية الصحية والنفط والغاز والفنادق وشركات المركبات والسيارات والمؤسسات الأخرى. ويُذكر أن قطاع البحري للخدمات اللوجستية المتكاملة يتكون من ثلاثة أقسام تجارية هي البحري للخطوط الملاحية ويتخصّص في مجال الشحن، والبحري للخدمات اللوجستية ويتخصّص بتقديم خدمات لوجستية شاملة، والبحري للخطوط الجوية ويتخصص في حلول الشحن الجوي.

**البحري للبضائع السائبة**

تأسس قطاع البحري للبضائع السائبة عام 2010م كمشروع مشترك بنسبة 60% إلى 40% بين شركة البحري والشركة العربية للخدمات الزراعية "أراسكو". يُعد البحري للبضائع السائبة شركة متكاملة تماماً في امتلاك وتشغيل الناقلات لنقل البضائع السائبة على المستويين الإقليمي والعالمي، مع إيلائه التركيز على البضائع الصادرة والواردة من وإلى المملكة العربية السعودية. يتولى القطاع، من خلال مقره الرئيسي في الرياض ومكتبه الإقليمي في دبي، عمليات نقل البضائع السائبة، وخاصة الحبوب والأسمدة، عبر مسارات الشحن العالمية لتزويد العالم باحتياجاته من الغذاء. يعتمد القطاع خططاً استراتيجية مدروسة لتوزيع أسطوله المتنوّع، الذي يضم تسع ناقلات "كامسارماكس" وأربع ناقلات "ألتراماكس"، بما يغطي السوق الفورية واتفاقيات الشحن البحري واتفاقيات تأجير و/أو استئجار الناقلات. تُستخدم ناقلات "كامسارماكس" عموماً في نقل البضائع الجافة لمسافات طويلة، بينما تدعم ناقلات "ألتراماكس" عادةً العمليات الإقليمية وعمليات الموانئ الثانوية التي تتطلب مرونة أكبر وإمكانيات تحميل وتفريغ البضائع بمساعدة معدّات مخصّصة. وتعمل خمس من ناقلات "كامسارماكس" ضمن الأسطول بموجب عقود استئجار طويلة الأجل مع شركة "أراسكو".

**البحري للخدمات البحرية**

يهدف البحري للخدمات البحرية، وهو قطاع استُحدث مؤخراً، للارتقاء إلى صدارة التوجهات المبتكرة في تحلية مياه البحر باستخدام محطات عائمة متنقّلة (بوارج)، وهو يعمل بموجب اتفاقية شراء مضمونة لمدة 20 عاماً مع الهيئة السعودية للمياه. بدأ بناء ثلاث محطات عائمة متنقّلة (بوارج) لتحلية مياه البحر في عام 2020م، ليبدأ التشغيل التجاري للمحطة العائمة (البارجة) الأولى في شهر أبريل من عام 2024م. تم تسجيل هذه المحطة العائمة (البارجة) في موسوعة غينيس للأرقام القياسية كأكبر محطة عائمة (بارجة) من نوعها في العالم، وهي تجسّد إنجازاً هاماً في قطاع تحلية مياه البحر. وقد دخلت المحطتان العائمتان (البارجتان) الثانية والثالثة حيز التشغيل الكامل في عام 2025م. الجدير ذكره أن كل محطة عائمة (بارجة) مُجهّزة بكافة المعدّات اللازمة لتحلية ما يصل إلى 50 مليون لتر من مياه البحر يومياً، وتتواجد هذه المحطات العائمة (البوارج) قبالة ساحل ينبع بالمملكة العربية السعودية.

**البحري لإدارة السفن**

تأسس قطاع البحري لإدارة السفن عام 1996م لتقديم جميع خدمات إدارة الناقلات والدعم البحري لكافة الناقلات التي تملكها وتشغّلها شركة البحري (باستثناء ناقلتي مواد كيميائية يديرهما طرف ثالث)، بهدف الارتقاء بالإمكانات التجارية للأسطول. يمثّل هذا القطاع الركيزة الرئيسية في أسطول البحري، إذ يعمل على ضمان السلامة الفنية لجميع الناقلات المُدارة، وأن تكون صالحة للإبحار، ومزوّدة بطاقم عمل مُؤهل. ويشرف القطاع كذلك على الامتثال التشغيلي لمعايير السلامة الدولية واللوائح البحرية، ودمج التقنيات المُتقدمة، وتعزيز الابتكارات الفنية لتحسين الأداء والكفاءة التشغيلية، وتجهيز الناقلات المُستحوذ عليها مؤخراً للإبحار، وتقديم الدعم الإداري الأساسي لبقية قطاعات الأعمال، بدءاً من الاتصالات التنظيمية ووصولاً إلى تأمين وثائق ومستلزمات التخليص الجمركي في الموانئ. وفي عام 2024م، وسّع القطاع نطاق عمله ليشمل عملاء من جهات خارجية، وحصل على أول عقد خارجي مع شركة "فلك البحرية" لإدارة أسطوله من ناقلات إعادة الشحن وناقلات الشحن البحري لمسافات قصيرة.

## قاموس المصطلحات

### التدابير المالية غير التابعة للمعايير الدولية للتقارير المالية

**النفقات الرأسمالية**: هي مجموع الإضافات من الممتلكات والمعدّات، والمشاريع قيد الإنجاز، والأصول غير المادية كما هو موضّح في بيان التدفقات النقدية. وتمثّل هذه النفقات المبالغ النقدية التي تم إنفاقها خلال الفترة المحددة للحفاظ على قاعدة الأصول طويلة الأجل للشركة وتوسيعها.

**الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء**: يُحتسب مؤشر الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء عن طريق إضافة استهلاك الممتلكات والمعدات، واستهلاك أصول حق الاستخدام، وإطفاء الأصول غير المادية كما هو موضح في بيان التدفقات النقدية، إلى مجموع الأرباح التشغيلية وحصة نتائج الشركات المستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية كما هو موضح في بيان الربح أو الخسارة. ويُعتمد هذا المؤشر لتقييم أداء الأرباح التشغيلية الجوهرية، إذ يستبعد العناصر التي قد تخضع لتأثير القرارات المحاسبية، والتنظيمات الضريبية، والاتفاقيات التمويلية.

**التدفقات النقدية الحرة**: يُعرَّف التدفق النقدي الحر بأنه صافي النقد الناتج عن الأنشطة التشغيلية مطروحاً منه النفقات الرأسمالية. تشمل النفقات الرأسمالية إجمالي الإضافات إلى الممتلكات والمعدات والمشاريع قيد الإنجاز والأصول غير الملموسة . يُعد هذا المقياس مؤشراً على النقد المُحقق خلال الفترة، والذي يمكن استخدامه في دفع التوزيعات النقدية على المساهمين، وسداد الديون وعقود الإيجار، وزيادة السيولة النقدية، و/أو لأغراض استثمارية وتمويلية أخرى.

**صافي الدين**: مجموع القروض، والاقتراضات، والتزامات الإيجار قصيرة وطويلة الأجل، مطروحاً منها النقد والنقد المعادل والودائع قصيرة الأجل، كما هو موضح في بيان المركز المالي. يمثل هذا المؤشر إجمالي الالتزامات المدينة التي تحمل فائدة للشركة، بما في ذلك الإيجارات، بعد خصم النقد والأصول النقدية القريبة المتاحة لتغطية هذه الالتزامات، ويُستخدم كمقياس للرافعة المالية وقوة الميزانية العمومية.

**صافي الدين / الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء**: تُعرّف نسبة صافي الدين إلى الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والإطفاء بأنها صافي الدين مقسوماً على الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والإطفاء المحققة خلال الاثني عشر شهراً السابقة التي تسبق نهاية الفترة. وتُعد هذه النسبة مؤشراً لعدد السنوات اللازمة لسداد ديوننا من الأرباح النقدية في حال ثبات معدل صافي الدين إلى الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والإطفاء، كما تُستخدم لتقديم نظرة حول مرونتنا المالية وصحتنا المالية ومدى اعتمادنا على الديون، ويتم التعبير عنها كمضاعف سنوي.

### المصطلحات التشغيلية والمتعلّقة بالشحن

**حوض الأطلسي**: مصطلح يُستخدم في أسواق الشحن والطاقة العالمية للإشارة بشكل جماعي إلى المناطق المحاذية للمحيط الأطلسي، بما في ذلك الأمريكيتان وأوروبا وغرب إفريقيا، ويُستخدم لوصف تدفقات التجارة ونشاط ناقلات النفط بين هذه المناطق، والتي تؤثر على أسعار الشحن العالمية.

**منطقة الإيداع الجمركي**: منطقة تخزين جمركية مخصصة داخل الدولة، مثل المستودعات أو الموانئ أو المناطق الصناعية، حيث يمكن تخزين البضائع المستوردة أو معالجتها أو تصنيعها دون أن تخضع للرسوم الجمركية أو الضرائب المحلية إلى أن يتم إدخالها إلى السوق المحلية.

**اتفاقية تأجير و/أو استئجار الناقلات**: يشير المصطلح إلى اتفاقية قائمة بين مالك الناقلة والمستأجر تحدد شروط استخدام الناقلة، وتُعرف المستأجر بأنه الجهة التي تستأجر الناقلة لنقل البضائع والشحنات، وهي اتفاقية محددة المدة يستأجر فيها المستأجر الناقلة لفترة زمنية معينة، ويكون له حرية الإبحار إلى أي ميناء ونقل أي شحنة وفقاً للأنظمة القانونية. والتأجير بالرحلة هو عقد يتم بموجبه استئجار الناقلة لرحلة محددة من ميناء إلى آخر أو التأجير بدون تجهيزات (التأجير المجرد) وهو أن يتم تأجير الناقلة بدون طاقم أو مؤن أو أي مساعدة تشغيلية، حيث يتحمل المستأجر المسؤولية الكاملة عن تشغيلها. يشير مصطلح (استئجار الناقلة) إلى استئجار شركة البحري لناقلات من الغير، بينما يشير مصطلح

(تأجير الناقلة) إلى كون شركة البحري مالكة الناقلة وتقوم بتأجيرها لطرف آخر. أما مصطلح "الناقلات المستأجرة" أو "الأسطول المستأجر" في هذا التقرير، فيُقصد به الناقلات التي قامت شركة البحري باستئجارها، وذلك على النقيض من "الناقلات المملوكة" أو "الأسطول المملوك"، والتي تعود ملكيتها مباشرةً إلى شركة البحري.

**الكيماويات:** هي منتجات كيماوية سائلة تُنقل بواسطة ناقلات متخصصة، وتشمل وسائط بتروكيماوية، ومواد كيماوية عضوية وغير عضوية، وسوائل صناعية متخصصة. غالباً ما تتطلب هذه الشحنات صهاريج مطلية، وعزلاً بين الشحنات، ومعايير تنظيف صارمة بسبب حساسية المنتجات ومخاطر التلوث، وهي تختلف عن المنتجات البترولية النظيفة وترتبط ارتباطاً وثيقاً بتدفقات التجارة الصناعية والبتروكيماوية.

**المنتجات البترولية النظيفة**: هي منتجات نفطية مكررة مثل البنزين، والديزل، ووقود الطائرات، والنفتا، خالية من الشوائب، وعادةً ما تُنقل في ناقلات ذات خزانات محاطة بطبقة واقية لمنع التلوث. وغالباً ما يُشار إليها بـ "المنتجات النظيفة" للتمييز بينها وبين المنتجات "الخام" أو "المتبقية" مثل النفط الخام وزيت الوقود.

**البضائع السائبة**: هي البضائع أو السلع التي يتم شحنها بكميات ضخمة دون تغليف أو تعبئة، وعادةً ما تكون متجانسة في طبيعتها، مثل القمح والشعير والذرة والفوسفات وأسمدة اليوريا إضافةً إلى خامات المعادن مثل المغنيزيوم والحديد.

**ناقلة بتصنيف المنظمة البحرية الدولية 2 (متوسطة الحجم "MR"، وذات المدى الطويل 1 "LR1" وذات المدى الطويل 2 "LR2"):** هو تصنيف لناقلات المواد الكيميائية بموجب معايير المنظمة البحرية الدولية (IMO) يشير إلى ناقلة مُصنَّعة بمواصفات محسنة في احتواء البضائع ومعايير السلامة، ما يمكّنها نقل مجموعة واسعة من الشحنات الكيماوية، وبعض المنتجات البترولية النظيفة، حين يكون ذلك متوافقاً من المعايير. وتعتبر MR وLR1 وLR2 تصنيفات حجمية للناقلات تُستخدم بشكل شائع في نقل المنتجات والمواد الكيميائية، حيث تشير MR إلى الناقلات متوسطة الحجم، وLR1 إلى فئة أكبر تُستخدم عادةً في الرحلات الطويلة، وLR2 إلى فئة أكبر حجماً تُستخدم للشحنات الأكبر حجماً والرحلات الطويلة جداً.

**معدل تكرار حوادث الوقت المهدور**: هو قياس عدد الإصابات المهدرة للوقت لكل مليون ساعة عمل. وتتبع شركة البحري هذا المعدل وتبلغ عنه على أساس سنوي (12 شهراً متتالياً).

**الناقلة حديثة البناء**: تشير إلى ناقلة تم بناؤها حديثاً أو يجري بناؤها حالياً في حوض لبناء السفن ولم يتم تشغيلها تجارياً بعد.

**ناقلة الدعم البحري**: هي ناقلة متخصصة في توفير الدعم اللوجستي والتشغيلي لمنشآت النفط والغاز والطاقة المتجددة البحرية، ومشاريع البنية التحتية، وهي تنقل الأفراد والمعدات والوقود والإمدادات، وقد تقوم بوظائف المناولة في المراسي والسحب والصيانة والاستجابة للطوارئ.

**ناقلة حاويات وبضائع مدحرجة:** هي ناقلة بتصميم هجين يجمع بين خصائص ناقلة البضائع المدحرجة وناقلة الحاويات، ما يمكنها من تحميل وتفريغ البضائع الضخمة والمنقولة على عجلات من خلال استخدام منحدر مصمم كجزء من الناقلة، إلى جانب الحاويات البحرية القياسية في الرحلة البحرية نفسها. يتم تحميل البضائع الضخمة أو تجميعها أو وضعها في أكياس أو صناديق أو منصات نقالة، ويجب مناولتها بشكل منفرد على عكس بضائع الحاويات أو البضائع السائبة الجافة. يوفر هذا النوع من الناقلات مرونة في مناولة مختلف أنواع البضائع.

**ناقلة النفط الخام العملاقة**: هي ناقلة متخصصة في نقل النفط الخام بسعة حمولة تصل إلى 250 ألف طن.

**إخلاء مسؤولية**

يحوي هذا البيان بياناتٍ تمثل، أو يمكن اعتبارها، بياناتٍ تطلعية، بما في ذلك بيانات متعلقة بتصورات وتوقعات الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري ) "البحري" أو "الشركة."( حيث تعتمد هذه البيانات على الخطط والتقديرات والتوقعات الحالية للشركة، فضلاً عن توقعاتها للظروف والأحداث الخارجية. وتتضمن البيانات التطلعية مخاطر وشكوكاً متأصلةً ولا تُناقش إلا اعتباراً من تاريخ تقديمها. ونتيجةً لهذه المخاطر والشكوك والافتراضات، يجب ألا يعتمد المستثمر المحتمل على نحوٍ لا موجب له على هذه البيانات التطلعية، إذ يمكن أن يتسبب عددٌ من العوامل المهمة في اختلاف النتائج أو المحصلات الفعلية مادياً عن تلك المُعبر عنها في أي بياناتٍ تطلعية. والشركة ليست ملزمةً بأي بياناتٍ تطلعيةً ولا تنوي تحديث أو مراجعة أي بياناتٍ تطلعيةً وردت في هذا البيان سواء كان ذلك نتيجةً لمعلومات جديدةٍ أو أحداثٍ مستقبليةٍ أو غير ذلك.

تم إعداد هذا البيان من قبل الشركة وهي وحدها تتحمّل مسؤوليته. ولم يُراجع أو يُعتمد أو يُصادق على البيان من قبل أي مستشارٍ ماليّ أو مديرٍ رئيسيّ أو وكيل مبيعات أو بنكٍ مستلمٍ أو ضامن سندات تتعامل معه الشركة، ووُفر لأغراض المعلومات فقط. بالإضافة إلى ذلك، ونظراً لأن هذا البيان هو مختصرٌ فقط، فقد لا يحتوي على جميع المعلومات الجوهرية ويجب ألا يُشكل في حد ذاته أساساً لأي قرارٍ استثماريّ.

يعُتقد أن المعلومات والآراء الواردة في هذا البيان موثوقةً وقد تم الحصول عليها من مصادر موثوقٍ بها، ولكن لا يوجد بيانٌ أو ضمان، سواء كان صريحاً أو ضمنياً، فيما يتعلق بإنصاف أو صحة أو دقة أو معقولية أو اكتمال المعلومات والآراء ضمن هذا البيان. ولا يوجد أي التزامٍ بتحديث هذا البيان أو تعديله أو تحويره أو إخطار المستثمر بأي طريقةٍ أخرى إذا كانت هناك أي معلوماتٍ أو رأيٍ أو توقعٍ أو تنبؤ أو تقديرٍ منصوصٍ عليه بهذا البيان، قد تغيرّت أو أصبحت لاحقاً غير دقيقة.

ننصحك بشدةٍ بطلب مشورتك المستقلة فيما يتعلق بأي مسائل استثمارية أو مالية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية أو تنظيميةً نوقشت في هذا البيان. وقد تستند التحليلات والآراء الواردة هنا إلى افتراضاتٍ إذا ما غُيرت يمكن أن تغير التحليلات أو الآراء المعبر عنها. ولا يوجد شيءٌ وارد في هذا البيان من شأنه أن يمثل أي عرضٍ أو ضمانٍ فيما يتعلق بالأداء المستقبليّ لأي سنداتٍ ماليةٍ أو ائتمانٍ أو عملةٍ أو سعرٍ أو أي تدابير تتعلق بأوضاع السوق أو الاقتصاد. وعلاوةً على ذلك، ليس بالضرورة أن يكون الأداء السابق مؤشراً على النتائج المستقبلية، وتُخلي الشركة مسؤوليتها عن أي خسارةٍ تنشأ عن أو فيما يتعلق باستخدامك أو اعتمادك على هذا البيان.

لا يجوز نشر هذه المواد أو توزيعها أو نقلها ولا يجوز إعادة إنتاجها بأي طريقةٍ كانت دون الحصول على موافقةٍ خطية صريحةٍ من جانب شركة البحري. ولا تُشكل هذه المواد عرضاً للبيع أو استدراجاً للعروض لشراء الأوراق المالية في أي ولايةٍ قضائية.

**التدابير المالية غير التابعة للمعايير الدولية للتقارير المالية**

يتضمّن هذا البيان "تدابير مالية محددة غير تابعة للمعايير الدولية للتقارير المالية" وهي تدابير وإجراءات لا يُعترف بها بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية ولا تحمل معانٍ موحّدة ومحدّدة ضمن هذه المعايير. وقد ذكرت هذه التدابير لتكون بمثابة معلومات إضافية تكمّل التدابير المالية التابعة للمعايير الدولية للتقارير المالية لتزويد فهم أعمق لنتائج الشركة، كما ذكرت هذه التدابير لاعتقاد الشركة بأنها تدابير مجدية للمستثمرين. وعليه، لا يجب اعتبار هذه التدابير المالية غير التابعة للمعايير الدولية للتقارير المالية بشكل منفصل أو كبديل عن تحليل البيانات المالية للشركة والتي تم الإعلان عنها بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية.